ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net

"عوامل انهيار الدولة والمجتمع في العراق وسوريا مع سقوط أنظمة البعث"

– دراسة مقارنة–

إعداد الباحث:

د. محمد شحادة – لبنان

https://doi.org/10.36571/ajsp8738

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

ملخص:

يتناول البحث تجربة نظامي حزب البعث في العراق وسوريا من خلال تحليل تفاعلهما مع البيئة الدولية والإقليمية، وعلاقتهما بالمجتمع والدولة، وصولًا إلى مسارات الانهيار والانتقال السياسي. يبيّن البحث أن الأيديولوجيا البعثية تداخلت مع البراغماتية في السياسة الخارجية، حيث انتهج العراق سلوكًا هجوميًا توسعيًا قاده إلى حروب إقليمية وعزلة دولية خانقة انتهت بسقوط النظام عام 2003، بينما اعتمدت سوريا سياسة أكثر مرونة في إدارة تحالفاتها قبل أن تنزلق إلى حرب أهلية طويلة انتهت بانهيار النظام عام 2024. داخليًا، أسّس النظامان دولة الحزب الواحد وقمعا التعددية السياسية، ما أدى إلى تآكل الشرعية وتصاعد الصراعات الطائفية والقومية، ولا سيما المسألة الكردية في البلدين. ويخلص البحث إلى أن سقوط نظامي البعث لم يؤدِّ إلى بناء دولة حديثة، بل كشف هشاشة الدولة الوطنية وفشل مشاريع الاندماج القومي، وأنتج مسارات انتقالية متعثرة تتسم بضعف المؤسسات، تفكك المجتمع، وتعدد التدخلات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: حزب البعث – العراق – سوريا – الدولة السلطوية – العقوبات الدولية –الانتقال السياسي

المقدمة

بدأت قصة وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى الحكم في كل من سوريا والعراق في مرحلة توسع التيار القومي العربي وتمدده في الأوساط النخبوية والشعبية وداخل القوات المسلحة بين صفوف الضباط في الخمسينيات من القرن الماضي، إلى أن حصلت سلسلة انقلابات عسكرية أطاحت بالأسر التقليدية الحاكمة والبورجوازيات الوطنية في كل من مصر والعراق وسوريا وليبيا وغيرها. بعدها استمرت الانقلابات العسكرية تتكرر في صراع داخلي بين أجنحة التيار القومي وأحزابه (ناصرية وبعثية وغيرها) تبعاً لاختلافات في الرؤى والمصالح. ولعل التعبير الصارخ عن ذلك الصراع هو مشاركة حزب البعث في الإطاحة بمشروع الوحدة بين مصر وسوريا بقيادة جمال عبد الناصر، وفشل توحيد سوريا والعراق بعد أن قبض الحزب على السلطة في البلدين. بالإضافة إلى شعار الوحدة، تبنت الأنظمة والقوى القومية قضايا التحرر من إرث الاستعمار والهيمنة الامبريالية وخوض حرب تحرير فلسطين التي استوطنت فيها الحركة الصهيونية، وكذلك شعارات الاشتراكية وبناء الأمة والتحديث والمساواة والعدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة.

يمكن اعتبار فترة حكم حافظ الأسد إلى الحكم في 1970، وصدام حسين في 1979 أنها تكثيف لتجربة حكم حزب البعث نظراً لاستحواذهما على القسم الأكبر من تجربة الحزب في الحكم. حيث استقر الحكم لكليهما من خلال إقامة أنظمة حزب واحد متشابهة إلى حد كبير، تحولت إلى الاستبداد وشخصنة السلطة وتفعيل الدولة البوليسية، بالإضافة إلى إعادة انتاج نمط من السلطة الأبوية وتعطل عمليات التحديث الاجتماعي لصالح مسايرة الأنماط العشائرية والهويات الأولية الطائفية والإثنية، فتحولت الآليات الديموقراطية في تلك الأنظمة إلى إجراءات شكلية تجميلية تهدف إلى شرعنة الحكم الشمولي.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

مثل سقوط أنظمة البعث في العراق (2003) وسوريا (2024) لحظات زلزالية فارقة في التاريخ السياسي للشرق الأوسط. ولعل ما حدث بين التاريخين من حروب وصراعات وانكشاف للمجتمعات المشرقية على انقسامات طائفية وقبلية وإثنية عميقة يمثل انهياراً ليس لحكم البعث وحسب، بل لفكرة الدولة الوطنية في المشرق عموماً وفي العراق وسوريا تحديداً. فالنظامين تشكّلا من رحم ايديولوجي واحد وأمسكا بالحكم عن طريق الانقلاب العسكري وآلت التجربة في البلدين إلى قيام نظاميين متشابهين بالعموم في تجربة الحكم والعلاقة مع المجتمع، لكنها قد تختلف في الأداء السياسي مع المحيط الإقليمي والنظام الدولي والتحالفات والأدوار. أما لحظة السقوط وما تلاها من تحولات سياسية واجتماعية اتسمت باختلاف الظروف والمسارات، فالعراق دخل مرحلة انتقالية تحت الاحتلال الأميركي، بينما سوريا واجهت انهيارًا داخليًا بفعل صراع مسلح طويل في ظل وجود عسكري لقوى دولية وإقليمية متعددة وفصائل مسلحة من سوريين وأجانب.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في البحث عن أوجه التشابه والاختلاف في العوامل الداخلية والخارجية لانهيار الدولة والمجتمع بعد انهيار النظامين، وظروف الانتقال السياسي في العراق بعد 2003 وسوريا بعد 2024. كيف كانت الظروف الدولية والأمنية والاجتماعية في لحظتي سقوط أنظمة البعث، ومدى قدرة كل بلد على بناء مؤسسات شرعية ومستقرة في ظل التدخلات الخارجية والانقسامات الداخلية. وتطرح الدراسة سؤالًا محوريًا: **ما هي العوامل الخارجية والداخلية التي أدت إلى انهيار الدولة والمجتمع بعد سقوط النظامين؟**

فرضيات الدراسة

- إن الطبيعة السلطوية الأيديولوجية لنظامي البعث في العراق وسوريا أدت إلى تآكل الشرعية الداخلية وفشل مشاريع الاندماج الوطني، ما جعل الدولة هشّة وقابلة للانهيار عند أول صدمة كبرى.
- اختلاف أنماط السلوك الخارجي للنظامين حدّد شكل وسرعة الانهيار، وأثر بصورة مباشرة في مسارات الانتقال السياسي اللاحقة.
- الحروب والعقوبات والتدخلات الخارجية لم تكن سببًا مستقلًا للانهيار، بل عاملًا مسرّعًا كشف اختلالات بنيوية داخل الدولة والمجتمع وأعاق بناء انتقال سياسي مستقر بعد سقوط النظامين.

أهداف الدراسة

- تحليل طبيعة الأيديولوجيا البعثية وكيفية توظيفها في بناء الدولة السلطوية في العراق وسوريا.
- تفسير دور الحروب الإقليمية والعلاقات الدولية والعقوبات في إضعاف بنية الدولة وتسريع انهيار النظامين.
- دراسة العلاقة بين نظامي البعث والمجتمع، وأثر قمع التعددية السياسية في فقدان الشرعية الداخلية.
- مقارنة مسارات سقوط النظامين وانعكاسها على شكل الانتقال السياسي في كل من العراق وسوريا.
- الكشف عن دور الهويات الطائفية والإثنية في تفكك الدولة بعد سقوط النظامين.
- تقييم أسباب تعثر بناء الدولة الحديثة بعد انهيار أنظمة البعث في البلدين.

أهمية الدراسة:

- ثراء المعرفة العلمية: تساهم الدراسة في فهم طبيعة الأنظمة البعثية وأسباب سقوطها، مما يضيف قيمة علمية في مجال الدراسات السياسية والعلاقات الدولية.
- التخطيط السياسي والتنمية: تقدم رؤى حول تأثير الأيديولوجيا والسياسات السلطوية على استقرار الدولة، ما يساعد صناع القرار والمحللين في التعامل مع التجارب المشابهة.
- التاريخ والذاكرة الجماعية: توثق أحداث انهيار النظامين البعثيين في العراق وسوريا، وتوضح أثرها على المجتمعات المحلية والهويات الوطنية.
- الدراسات المقارنة: تعزز القدرة على المقارنة بين تجارب الأنظمة السلطوية في المنطقة، وفهم العوامل المشتركة والفريدة التي تؤدي إلى الانهيار السياسي.
- توجيه الأبحاث المستقبلية: توفر أساساً للدراسات المستقبلية حول بناء الدولة الحديثة، ودور الهويات الطائفية والإثنية في الاستقرار السياسي.

- **مصطلحات الدراسة وتعريفاتها:**

- النظام البعثي: نظام سياسي مستند إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، يسعى لتطبيق القومية العربية والاشتراكية، ويمتاز بالسلطة المركزية والسيطرة على المؤسسات السياسية والعسكرية.
- انهيار النظام: فقدان النظام السياسي لشرعيته وقدرته على ممارسة السلطة، ما يؤدي إلى سقوطه أو تغييره جذرياً.
- البيئة الداخلية للنظام: هي مجموعة العوامل والمؤسسات والظروف الموجودة داخل الدولة نفسها والتي تؤثر على استقرار النظام السياسي وأدائه. تشمل هذه البيئة الأجهزة الحكومية، الأحزاب، الجيش، الإدارة، البنية الاقتصادية، التركيبة الاجتماعية، ونظام القوانين والسياسات الداخلية. باختصار، هي كل ما يتعلق بالداخل الوطني ويحدد قدرة النظام على البقاء أو الانهيار.
- أيديولوجيا النظام: هي مجموعة الأفكار والمعتقدات والقيم التي يقوم عليها النظام السياسي، والتي تحدد أهدافه، سياساته، وأسلوب حكمه، وتبرّر شرعيته أمام المواطنين والمجتمع الدولي.
- انهيار المجتمع: هو حالة تفكك البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمجتمع ما، بحيث تفقد المؤسسات القدرة على أداء وظائفها، ويصبح النظام غير قادر على المحافظة على الاستقرار أو القانون والنظام.
- الشرعية: هي الاعتراف الداخلي والخارجي بحق النظام السياسي في ممارسة السلطة، بحيث يعتبرها المجتمع أو القانون مقبولة ومبررة، سواء كان ذلك نتيجة انتخاب شعبي أو تقاليد أو دستور أو توافق سياسي.
- الانتقال السياسي: هو عملية انتقال السلطة من نظام سياسي إلى آخر، سواء بشكل سلمي أو غير سلمي، وتشمل تغييرات في الحكومة، القوانين، المؤسسات، أو في أيديولوجيا الحكم، بهدف إعادة تنظيم السلطة واستعادة الاستقرار أو الديمقراطية.

منهجية الدراسة

اعتمد هذا المقال على منهج المقارنة السياسية (Comparative Politics) بوصفه أداة رئيسية في تحليل مسارات الانتقال بعد سقوط أنظمة البعث في العراق وسوريا. تم الاستناد إلى مقاربة تحليلية نوعية، تجمع بين مراجعة الأدبيات الأكاديمية الحديثة والدراسات الميدانية، مع الاستعانة بمصادر أولية وثانوية لتكوين صورة شاملة عن طبيعة التحديات التي واجهها البلدان. إن اختيار العراق وسوريا كنموذجين

للمقارنة يستند إلى التشابه الأيديولوجي في نشأة النظامين والتشابه في البنية والسمات العامة للدولة والمجتمع في كليهما، مقابل اختلاف في ظروف انهيارهما. مما يتيح استخلاص أنماط عامة حول إشكالية بناء الدولة في السياقات ما بعد السلطوية في البيئة العربية المشرقية.

المبحث الأول: ايديولوجيا النظام وعلاقاته الدولية

أدى تراكم الضغوط الآتية من البيئة الدولية والإقليمية وما انطوت عليه من حروب وصراعات وعقوبات وتحالفات وتموضعات سياسية لنظامي البعث في سوريا والعراق إلى المساهمة في انهيار النظام وتفكك الدولة. أما الأداء العام للنظامين تراوح بين الأيديولوجيا حيناً والبراغماتية أحياناً أخرى، ونظراً لتاريخ وجغرافيا البلدين تنوعت العوامل المُشكِّلة لعلاقاتهما الإقليمية والدولية.

- **المطلب الأول: الحروب والصراعات الاقليمية**
  - **العراق**

شكل عام 1979 نقطة تحول في تاريخ العراق بعد تنحي الرئيس أحمد حسن البكر وانفراد صدام حسين بحكم البلاد وقيادة حزب البعث، حيث قضى في الأسبوع الأول على بعض رفاقه من القيادات غير الموالين لحركته الانقلابية فيما عرف بمجزرة قاعة الخلد في تموز/يوليو 1979، وهو عام انتصار الثورة الاسلامية في إيران وإعلان تأسيس الجمهورية الاسلامية الايرانية. لكن سرعان ما تبددت أجواء الترحيب التي أبداها العراق تجاه الجار الاسلامي الجديد، واندلعت الحرب الإعلاميّة بين البلدين وانسحب العراق من معاهدة الجزائر لترسيم الحدود التي تم توقيعها سابقاً مع إيران الشاه في آذار/ مارس 1975، حتى توج ذلك المسار بالحرب الشّاملة بين البلدين في أيلول/سبتمبر عام 1980، والتي استمرت حتى العام 1988، على امتداد حدود مشتركة تتخطى الـ 1450 كلم.

كانت الأسباب المعلنة للحرب من قبل العراق، نزاعات حدودية وسياسية حول شط العرب، إضافة إلى اتهامات عراقية لإيران بالتدخل في شؤونه الداخلية عبر الدعم الايراني للأكراد[1]. لكن البعد الايديولوجي للحرب كانت هي الدافع الأساسي عند نظام البعث في العراق، حيث استشعر خطراً كبيراً من إيران الاسلامية ذات الأغلبية القومية الفارسية، ونظام الحكم الديني على أساس المذهب الشيعي. تصرف العراق البعثي بقيادة صدام أنه أمام خطر داهم خاصة أن مقدسات الشيعة في جنوب العراق قد تكون هدفاً توسعياً لإيران الجديدة. اتضحت معالم الصراع الايديولوجي بين البلدين خلال الحرب، وكان كل طرف يسعى ليكون القوة الإقليمية الأكثر نفوذاً في الخليج. يقول صدام حسين "نحن نرى أن الخليج منطقة حساسة واستراتيجية كبيرة وصار هذا المنظور لا نؤمن به نحن العرب وحسب، بل يحتل موقعاً رئيسياً وحساسا في عمق العالم" [2]. استمرت الحرب ثماني سنوات اعتمد فيها العراق على الدعم المالي من دول الخليج النفطية، واتسمت بطابع الاستنزاف واستخدام الأسلحة التقليدية وحرب المدن والناقلات، حتى انتهت الحرب بقبول الطرفين قرار مجلس الأمن 598 دون تحقيق نصر حاسم.

[1] المغير، إسلام (2016). الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988. غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، ص 65.
[2] هلهول، مجيد (2025)، الأسباب الايديولوجية للحرب الايرانية العراقية، بغداد، المجلة السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، ص 154.

واجه العراق بعد الحرب أزمة ديون مع عموم دول الخليج، وخلافات نفطية وحدودية مع الكويت، التي وجه لها اتهامات بسرقة النفط من الآبار الحدودية، واتهم عموم دول الخليج بانتهاج سياسة نفطية لناحية حصص الانتاج أضرت بالاقتصاد العراقي [3]، إلى أن تقدم الجيش العراقي وبدأ بغزو الكويت في 2 آب 1990، ما أحدث صدمة عربية ودولية واسعة. بعدها شكّلت الولايات المتحدة الأميريكية على عجل تحالفًا عسكريًا واسعًا لإخراج العراق من الكويت، وبدأت عملية "عاصفة الصحراء" بالقصف الجوي ثم الهجوم البري الذي أدى إلى انسحاب الجيش العراقي وتكبده خسائر كبيرة، وفرض عقوبات قاسية على البلاد.

كانت علاقة صدام حسين بالسعودية متقلّبة، تعاونت الرياض مع بغداد خلال الحرب العراقية–الإيرانية، ثم تحولت العلاقة إلى عداء بعد غزو الكويت عام 1990. أما مع تركيا، فحافظت أنقرة على علاقة براغماتية مع العراق تقوم على المصالح الاقتصادية، خصوصاً مرور النفط عبر خط كركوك–جيهان. ورغم التوترات السياسية، بقيت تركيا تحافظ على قنوات اتصال مع صدام بسبب ملف الأكراد وأمن الحدود المشتركة.

- **سوريا:**

شهدت سوريا إبان حكم حزب البعث سلسلة من الصراعات الإقليمية التي أسهمت في إعادة تشكيل موقعها في توازنات المشرق، فقد خاضت دمشق حرب تشرين 1973 ضد إسرائيل ضمن تنسيق عسكري مع مصر، قبل أن تتباين استراتيجيات البلدين لاحقاً في إدارة الصراع.

في السياسة سعى حافظ الأسد بعد انفراده في الحكم إلى ترتيب تفاهم سياسي ثلاثي بين سوريا ومصر والسعودية فيما عرف بمحور الأسد–السادات–فيصل[4]، وزار الاتحاد السوفياتي في محاولة للحصول على أسلحة جديدة. عبرت حرب تشرين/أكتوبر 1973 عن خطة سورية–مصرية لمحاولة كسر الجمود الذي فرضته هزيمة 1967 واستعادة الأراضي المحتلة. حيث تمثّلت الأسباب الرئيسية للحرب في السعي إلى استرداد الجولان بالنسبة لسوريا، وسيناء بالنسبة لمصر، بعد فشل الجهود الدبلوماسية في دفع إسرائيل إلى الانسحاب وفق القرار 242. كما هدفت دمشق إلى استعادة الردع العسكري وتحسين موقعها التفاوضي، إضافة إلى مواجهة ما اعتُبر توسعاً إسرائيلياً يهدّد التوازن الإقليمي. وقد جاء التنسيق مع مصر نتيجة إدراك مشترك بأن العمل المنفرد لن يغيّر المعادلة الاستراتيجية، وأن الهجوم المتزامن على جبهتين قد يكسر التفوّق العسكري الإسرائيلي، ويدفع القوى الكبرى إلى إعادة النظر في التعامل مع الصراع العربي–الإسرائيلي.

كذلك انخرطت سوريا في الحرب الأهلية اللبنانية عام 1976 بغطاء عربي ودولي بهدف منع انهيار التوازن الداخلي هناك، الأمر الذي أدخلها في احتكاكات مستمرة وفي مواضع وأوقات منفصلة مع فصائل فلسطينية تارةً ومع جهات لبنانية مدعومة من اسرائيل وأخرى من والعراق داخل الساحة اللبنانية. ومع اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية، دعمت سوريا إيران لاعتبارات جيوسياسية تتعلق بمواجهة النظام البعثي العراقي، والتزاماً بتحالف كان قد بدأ ينشأ بين سوريا وإيران الإسلامية لتعويض فك الارتباط مع مصر عند دخولها منفردة في

[3] سلطان، غانم (1994). الغزو العراقي للكويت: قراءة موجزة في جوانب من إشكالية الأزمة، الاسكندرية، مكتبة الاسكندرية، ص 18.
[4] ديب، كمال (2015). الحرب السورية – تاريخ سوريا المعاصر 1070–2015، بيروت، دار النهار، ص 73.

معاهدة سلام مع اسرائيل. كذلك في حرب الخليج الثانية (تحرير الكويت)، شاركت سوريا رمزياً بإرسال قوة من جنودها للمشاركة ضمن التحالف الدولي لتحرير الكويت.

أما العلاقة مع تركيا فقد اتسمت خلال الثمانينيات والتسعينيات بتوتر عميق ناجم عن عوامل جغرافية–أمنية متعددة، في مقدمتها مياه نهري الفرات ودجلة، وملف لواء إسكندرون، ودعم دمشق لحزب العمال الكردستاني (PKK) الذي كان يقود تمرداً مسلحاً ضد الدولة التركية. ومع تصاعد الضغط العسكري والسياسي التركي على سوريا في صيف وخريف 1998، وتهديد أنقرة باستخدام القوة لوقف دعم دمشق لعبد الله أوجلان، دخل البلدان في مفاوضات أمنية مكثفة أفضت إلى اتفاق أضنة في تشرين الأول/أكتوبر 1998. كرّس الاتفاق تحوّلاً نوعياً في العلاقات الثنائية، إذ التزمت سوريا بوقف دعمها للPKK وإغلاق معسكراته وطرد قياداته، مقابل التزام تركيا باحترام الحدود السورية وتجنب التدخل العسكري المباشر. وأرسى الاتفاق إطاراً تعاونياً أمنياً ظل مؤثراً لسنوات لاحقة، وشكّل نقطة انتقال من حالة العداء شبه الدائم إلى إدارة أكثر استقراراً للخلافات.

- **مقارنة:**

تبنّى العراق خطاب قومي وحدوي يميل للمعسكر الشرقي بالعموم، لكن سرعان ما برزت براغماتية سياسية واضحة خصوصًا بعد صعود صدام حسين، إذ انخرط النظام في موازنة دقيقة بين الكتلتين الشرقية والغربية، مستفيدًا من التنافس الدولي للحصول على الدعم العسكري والتقني، وهو ما مكّنه من تعزيز نفوذه الإقليمي مطلع الثمانينيات. بينما حافظت سوريا على خطاب أيديولوجي أقرب إلى الصيغة الكلاسيكية للبعث، مع تموضع ثابت في المعسكر الشرقي، إلا أنها مارست براغماتية رشيقة في كل المراحل، خاصة في الأوقات التي تعلو فيها موجة الضغوط الأميركية على المنطقة. بهدف تعزيز مكانتها الإقليمية وتجنيب النظام اختبارات وجودية أو مخاطر عالية. يُظهر النهجان المختلفان أن العراق استخدم الأيديولوجيا كأداة خطابية تخدم رهانات سياسية متغيرة، بينما وظّفت سوريا الأيديولوجيا كإطار ثابت يتيح لها ممارسة براغماتية محسوبة داخل حدود واضحة.

تُظهر تجربة العراق في الحروب الإقليمية خلال حكم البعث، لا سيما في عهد صدام حسين، نهجاً هجوميّاً واستباقياً، تجلّى في الحرب العراقية–الإيرانية (1980–1988) وغزو الكويت عام 1990. كان للبُعد الأيديولوجي والهوياتي دور مركزي، إذ رأى النظام العراقي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية تهديداً وجودياً للبنية القومية والدينية في الداخل، إضافة إلى سعيه ليكون الدولة الاقليمية الأكثر نفوذاً في منطقة الخليج. وتجلّت طبيعة هذه الصراعات في حروب استنزافية طويلة استخدمت الأسلحة التقليدية، واعتمدت على الدعم المالي الهائل من دول الخليج، لكنها انتهت إلى أزمة ديون وعزلة إقليمية ودولية بعد حرب الكويت، ما أظهر محدودية بغداد في إدارة تحالفاتها الإقليمية.

في المقابل، اتسمت السياسة السورية بمرونة أكبر، حيث اتخذت الحروب طابعاً دفاعياً واسترجاعياً، مثل حرب تشرين 1973 لاستعادة الجولان، والانخراط في لبنان 1976 لضبط التوازن الداخلي ومنع تقسيمه ومواجهة التوسع الإسرائيلي، مع الحفاظ على قدرة عالية في صياغة تحالفات متعددة. كما دعمت سوريا إيران خلال الحرب العراقية–الإيرانية، بعكس ما يقتضي العامل الايديولوجي، بل لأغراض جيوسياسية واستراتيجية تعوض خسارة مصر كحليف اقليمي كبير بعد اتفاقية كامب دايفيد. وبخلاف العراق، تمكنت سوريا من إدارة علاقاتها مع القوى الإقليمية عبر سياسة براغماتية، وهو ما تجلى في التوصل إلى اتفاق أضنة مع تركيا عام 1998، الذي أنهى التوتر

العسكري بسبب دعم دمشق لحزب العمال الكردستاني، وأرسى إطار تعاون أمني مستقر، مما انعكس على قدرتها على الحفاظ على توازن إقليمي رغم تحديات الصراعات المتعددة.

يمكن تلخيص التباينات الرئيسية بين التجربتين في النقاط التالية: أولاً، العراق اعتمد نهج مواجهة شاملة وغزو توسعي، بينما سوريا فضّلت نهج توازن واسترجاع. ثانياً، تحالفات العراق كانت متقلبة وعرضة للأزمات، فيما حافظت سوريا على سياسة مرنة ومتعددة الشركاء. ثالثاً، نتائج الصراعات العراقية كانت استنزافية وعزلة استراتيجية، بينما تمكنت سوريا أيام حافظ الأسد من الحفاظ على موقع إقليمي نشط وإدارة تداعيات الصراعات بطريقة براغماتية.

- **المطلب الثاني: العقوبات الدولية**

- **العراق**

بعد غزو الكويت عام 1990 ثم حرب الخليج 1991، دخل العراق في واحدة من أشدّ حالات العزلة والحصار في التاريخ المعاصر. حيث فرض مجلس الأمن سلسلة من القرارات تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أبرزها القرار رقم 661 الصادر عام 1990 الذي فرض حظراً على تجارة السلع العراقية وتجميد الأصول والتعاملات التجارية، ثم قرار 687 (1991) الذي فرض شروطاً واسعة على تخلص العراق من أسلحة الدمار الشامل قبل رفع العقوبات. هذا الحصار – الذي استمر فعلياً حتى مطلع الألفية – كبّد الشعب العراقي معاناة إنسانية شديدة: نقص في الغذاء والدواء، انهيار في البنية التحتية، ارتفاع وفيات الأطفال، وتدمير الاقتصاد ومرافق حيوية، بالإضافة إلى عزلة علمية وتقنية بسبب منع دخول التكنولوجيا.

عمل مجلس الأمن على اعادة هيكلية العقوبات الاقتصادية من خلال اصدار قرار رقم 986 في 14 نيسان 1995، ليتم من خلاله توقيع اتفاقية عرفت باتفاقية " النفط مقابل الغذاء"، والتي سمحت لجميع الدول باستيراد النفط العراقي توفّر عوائد مالية لتحقيق الهدف الاساسي من الاتفاقية وهو توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية من مواد غذائية وصحية. على الرغم من فشل الاتفاقية في تحقيق جميع اهدافها، لاسيما في الجوانب الصحية والتعليمية والزراعية، لكنها ساعدت في الحد من آثار الحصار والتخفيف من وطأته نسبياً على الشعب العراقي، لكنها لم تنجح في استعادة ما دمرته العقوبات التي كانت من أطول وأقسى الإجراءات العقابية بحق دولة في العصر الحديث.

الجدير بالذكر هنا أنه في أواخر تسعينيات القرن الماضي (منذ عام 1998) عقد اتفاق لإعادة تشغيل خط الأنابيب النفطي كركوك – بانياس المغلق منذ 1982، ما سمح للعراق بتصدير نفط إلى سوريا خارج إطار العقوبات، الأمر الذي ساعد بغداد على تأمين عوائد إضافية. علاوة على ذلك، عادت التجارة بين البلدين من خلال صادرات سورية إلى العراق مقابل نفط رخيص[5]، بالإضافة إلى موقف سوري رسمي وشعبي مناهض للعقوبات، حيث استقبلت سوريا عشرات آلاف العراقيين بغرض الإقامة والاستشفاء والتعليم في سوريا، ما خفّف جزئيًا من آثار الحصار على الاقتصاد العراقي. هذه الخطوات يُنظر إليها على أنها شكل من أشكال مساندة سوريا للعراق خلال سنوات العقوبات قبيل 2003، في تقارب ندر حدوثه سابقاً بين النظامين.

[5], Albawaba (2001), Syria part two

بالإضافة إلى العقوبات الأممية تعرض العراق لعزلة سياسية ودبلوماسية، حيث قطعت دول عديدة علاقاتها الدبلوماسية مع بغداد وجرى تصوير العراق كتهديد إقليمي بحجة تهديد جيرانه في الخليج وملف أسلحة الدمار الشامل المشتبه به، ومعاقبة للنظام على سياساته، فاستمر يعاني من انغلاق سياسي كامل تقريباً حتى سقوطه عام 2003. كذلك فرضت الولايات المتحدة وبريطانيا مناطق "حظر الطيران" في شمال العراق وجنوبه انطلاقاً من قواعدها العسكرية في الشرق الأوسط.

- **سوريا**

بدأت منظومة العقوبات الغربية على سوريا منذ العام 1979 أي في عهد الرئيس السوري حافظ الأسد، على وقع تصنيف الولايات المتحدة سوريا " كدولة داعمة للإرهاب"، وقد ترتب على هذا التصنيف فرض قيود على المساعدات الأمريكية الاقتصادية والمالية لسوريا، وحظر بيع أسلحة أميركية لها، وإخضاع معاملات البنوك الأمريكية مع الحكومة السورية والكيانات المملوكة لها لضوابط مشددة، فضلًا عن فرض عقوبات على عدد من المسؤولين والكيانات الحكومية السورية. وفي مقابل ذلك بدت عديد من الدول الأوروبية في تلك الفترة مترددة إزاء مسألة فرض العقوبات على سوريا [6].

كانت هذه العقوبات بداية العزلة الغربية التي استمرت عقودًا وامتدت وتوسعت في الثمانينيات بسبب دعم سوريا لفصائل فلسطينية مسلّحة، ودعمها لحزب الله في لبنان، وتوثيق علاقاتها مع إيران. حيث شهدت الثمانينيات تصاعدًا في العمليات التي اتّهمت واشنطن مجموعات تدعمها سوريا بالوقوف وراءها، أشهرها: تفجير السفارة الأميركية في بيروت عام 1983، تفجير مقر المارينز في بيروت عام 1983، عمليات خطف مواطنين غربيين في لبنان خلال الفتؤة نفسها. ردّت الولايات المتحدة بزيادة الضغط الاقتصادي والدبلوماسي على دمشق، وشملت: تقييد التعاملات المالية والمصرفية، ومنع تصدير تقنيات وأجهزة حساسة إلى سوريا، بالإضافة إلى العقوبات التلقائية المتعلقة بالعلاقة مع الاتحاد السوفياتي حيث كانت سوريا حليفًا استراتيجيًا لموسكو، وبالتالي: فُرِضت عليها قيود أميركية تمنعها من الحصول على معدات غربية متطورة، وتم حظر بيع معدات تصنَّف بأنها قد تعزز القدرات العسكرية السورية. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 1986 فرضت المجموعة الأوروبية حزمة من العقوبات شملت حظر بيع الأسلحة الجديدة إلى سوريا، وحظر الزيارات رفيعة المستوى، ومراجعة موظفي السفارة والقنصليات، وفرض تدابير أمنية صارمة فيما يتصل بالخطوط الجوية العربية السورية، ثم عادت ورفعت هذه التدابير عام 1994 [7].

عموماً استطاعت سوريا فك عزلتها مرحلياً منذ عام 1990 عندما شاركت رمزياً في حرب الخليج الثانية لتحرير الكويت، وحصولها بعد ذلك على إطلاق يدها في لبنان لإتمام المصالحة وإنهاء الحرب الأهلية، ومن خلال مشاركتها في مؤتمر مدريد للسلام العربي–الاسرائيلي عام 1991. وفي أيار عام 1998 بدأ الاتحاد الاوروبي وسوريا مفاوضات حول اتفاق شراكة كان سيؤدي الى إقامة منطقة تبادل حر بحلول العام 2010. حيث كانت سنوات التسعينيات من القرن العشرين أكثر الفترات التي استطاعت فيها سوريا أن تفكّ من عزلتها وتستعيد قنوات التواصل مع الغرب والحوار، حتى أنر التواصل مع روسيا الاتحادية عاد مع وصول الرئيس فلاديمير بوتين أول الألفية، واستمر هذا الواقع المستقر نسبياً قائماً حتى 2003 قبيل غزو العراق.

[6] فوزي محمد (2025)، مسار رفع العقوبات عن سوريا: السياق والدلالات، القاهرة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.
[7] CNBC ، الموقع الالكتروني ، (2024) العقوبات المفروضة على سوريا، إرث ثقيل وأسئلة مفتوحة بعد سقوط النظام.

عادت سوريا لتتلقى دفعة جديدة من العقوبات بعد إعلانها رفض الغزو الأميركي للعراق ورفضها التعاون مع السياسات الأميريكية في المنطقة وتصنيفها من قبل الإدارة الأميركية ضمن "محور الشر". هذه التحوّلات أدت إلى مرحلة جديدة من العقوبات بدأت مع قانون محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانية في الكونغرس الأميركي عام 2003، الذي بدأ تنفيذه مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (أوفاك) في وزارة الخزانة عام 2004، عبر القرار التنفيذي 13338 الذي ركز على وجود القوات السورية في لبنان وسعيه لامتلاك أسلحة دمار شامل وتقويضه الاحتلال الأميركي للعراق[8]. بدأ تطبيق العقوبات في مايو/ أيار 2004 إبان فترة جورج بوش الابن، وأقر الرئيس الأسبق باراك أوباما بتجديدها في مايو 2010. كذلك نجحت الولايات المتحدة وفرنسا باستصدار القرار رقم 1559 عن مجلس الأمن الدولي عام 2004 والذي يدعو سوريا لإخراج قواتها العسكرية والأمنية من لبنان ونزع سلاح الميليشيات اللبنانية (استهدافاً لحزب الله حليف سوريا الأول في لبنان)، ما فهم أنه حصار جديد لسوريا من خلال تقليص حجمها وتأثيرها الاقليميين. ثم تصاعدت الضغوط الدولية والعزلة المفروضة على سوريا بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري وتحميل سوريا المسؤولية كونها كانت ممسكة بالملف الأمني اللبناني، ما دفعها إلى سحب قواتها من لبنان وفتح أبوابها للجنة تحقيق أممية في اغتيال الحريري.

لكن بعد اندلاع الأحداث السورية في 2011 وتحولها إلى صراع مسلح بين النظام والمعارضة، ثم انزلاقها إلى شكل من أشكال الفوضى الدولية على الأرض السورية، جاء قانون قيصر كأحد أدوات الضغط القوية على نظام بشار الأسد: من خلال تجميد أصول الأفراد والمؤسسات: مسؤولون في النظام السوري، شركات، جهات تموّل أو تقدم خدمات للنظام. منع الاستثمارات، معاقبة المتعاملين مع النظام، وحرمانه من موارد دعم مهمّة في القطاعات الاقتصادية والاستثمارية كقطاعات النفط والطاقة، البنية التحتية، الدفاع، والصيانة . كذلك فرضت من خلال " قيصر" عقوبات على أي من الأطراف الدولية أو الجهات الأجنبية (شركة، دولة، فرد) من الذين يتعاملون أو يتعاونون مع النظام، تشمل تجميد الأصول وحظر التعاملات: منع دخول رؤوس الأموال، منع عقود إعادة إعمار، منع استثمارات أو تحويلات مالية للنظام أو للكيانات المرتبطة به [9]. إن شمولية القانون حوّل أي تعامل جاد مع النظام السوري إلى مخاطرة كبيرة مالياً وقانونياً من قبل شركات أو دول أو بضائع أو استثمارات بغرض معاقبة النظام وجعل التعاون معه مكلفًا.

كان هدف تلك العقوبات المعلن محاسبة من ارتكب جرائم ضد المدنيين، ومنع إعادة الإعمار، لكن شراسة تلك العقوبات وشمولها كانت تسعى إلى تقويض حكم بشار الأسد واسقاط النظام من خلال الحصار الاقتصادي الخانق. لكن النظام استمر في تسيير أموره بالحد الأدنى معتمداً على حلفاءه روسيا وإيران، وعلى لبنان من خلال عشرات طرق التهريب حتى سقوطه في ديسمبر/ كانون الثاني 2024.

- **مقارنة**

تُظهر التجربتان العراقية والسورية مع العقوبات الدولية تبايناً مهماً في البنى القانونية، والدوافع السياسية، واتساع نطاق الإجراءات العقابية. فعلى الرغم من انتماء النظامين إلى منظومة سياسية واحدة في الأصل، إلا أن مسارات العقوبات التي فُرضت عليهما اتخذت أشكالاً مختلفة تبعاً للحسابات الجيوسياسية والتحولات الإقليمية والدولية.

[8] صحيفة الشرق الأوسط (2025)، إرث العقوبات الأميركية الثقيل على سوريا... من الأسد الأب إلى الشرع.
[9] Brookings (2020), The Caesar Act and a pathway out of conflict in Syria.

بدأت العقوبات على العراق في سياق أزمة دولية حادة نتجت عن غزوه للكويت عام 1990، ما استدعى تدخلاً مباشراً من مجلس الأمن الذي فعّل الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فارضاً حصاراً اقتصادياً شاملاً. في المقابل، بدأت العقوبات على سوريا قبل أكثر من عقد من الأحداث العراقية، وتحديداً منذ عام 1979 نتيجة إدراجها على قائمة الدول الراعية للإرهاب. كانت هذه العقوبات أحادية في معظمها، تقودها الولايات المتحدة، ثم توسعت خلال الثمانينيات بفعل أدوار سوريا الإقليمية ودعمها لجماعات مسلّحة في لبنان وفلسطين.

تميّزت العقوبات على العراق بكونها أممية شاملة، شملت حظر تجارة السلع، وتجميد الأصول، ومنع صادرات وواردات النفط، وربط رفعها بتنفيذ شروط خاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل. وقد بلغت درجة غير مسبوقة من الشمولية من خلال القرارين 661 و687، كما تضمنت إجراءات عسكرية من قبيل فرض مناطق حظر الطيران شمالاً وجنوباً. أما في سوريا، فقد كانت العقوبات مركّبة وتراكمية، بدأت بقيود مالية ودبلوماسية وحظر أسلحة، ثم شهدت تشدداً أوروبياً في 1986، قبل أن تتجدد وتتصاعد في مطلع الألفية مع قانون محاسبة سوريا عام 2003 والقرارا الأممي 1559 عام 2004، ثم بلغت ذروتها بعد 2011 مع قانون "قيصر" الذي وسّع نطاقها ليشمل أطرافاً دولية تتعامل مع النظام، مستهدفاً قطاعات الطاقة والبنية التحتية والدفاع وإعادة الإعمار.

ارتبطت العقوبات على العراق بسلوك خارجي اعتُبر تهديداً للسلم الدولي، وبالخصوص غزو الكويت، ثم بملف أسلحة الدمار الشامل. كانت أهداف العقوبات مُعلنة بوضوح: احتواء قدرة العراق العسكرية وإرغامه على الامتثال لشروط مجلس الأمن. في المقابل، استندت العقوبات على سوريا إلى مزيج من الدوافع السياسية والأمنية: دعم فصائل مسلّحة، التدخل في لبنان، العلاقة مع إيران، ورفض السياسات الأميركية في المنطقة. وبعد 2011، تحوّل الهدف المعلن للعقوبات—خصوصاً ضمن قانون قيصر—إلى "حماية المدنيين"، لكنه حمل في جوهره غاية سياسية تتمثل في تقويض النظام من خلال خنق مصادره الاقتصادية.

أدت العقوبات على العراق إلى انهيار شبه كامل للبنية التحتية، وتدهور الأوضاع الصحية والتعليمية، وارتفاع مستويات الفقر والوفيات، ما اضطر مجلس الأمن إلى تبني برنامج "النفط مقابل الغذاء" عام 1995 للحد من الكارثة الإنسانية، رغم محدودية نتائجه. أما سوريا، فشهدت تدرجاً في التأثر بالعقوبات، إذ واجهت ضغوطاً اقتصادية متزايدة خلال الثمانينيات وما بعدها، لكنها حافظت على قدرتها على المناورة عبر تحالفاتها الإقليمية والدولية. غير أن العقوبات بعد 2011 –خاصة قيصر– أسهمت في إضعاف قطاعات حيوية ومنع الاستثمارات وإعاقة إعادة الإعمار، ما أدى إلى تآكل القدرة الاقتصادية للدولة، وإن كان النظام قد تمكن من الاستمرار بفضل الدعم الروسي والإيراني وأدوات الاقتصاد غير الرسمي.

أدت منظومة العقوبات الشاملة على العراق إلى عزلة دولية كاملة تقريباً، وانغلاق سياسي استمر حتى سقوط النظام عام 2003. أما في سوريا، فقد شهدت البلاد فترات رفع جزئي أو تقليص للعزلة، خصوصاً بين 1990 و2003، لكنها دخلت في مرحلة عزلة أشد بعد اغتيال رفيق الحريري ثم بعد 2011. ورغم شدة العقوبات، استمر النظام السوري حتى انهياره في 2024، بفعل اختلاف الظروف الإقليمية وغياب قرار دولي جامع كما كان الحال في العراق.

تُظهر المقارنة أن العقوبات على العراق كانت إجبارية وشاملة ومفروضة عبر الأمم المتحدة، ما جعل أثرها مباشراً وقاسياً. أما العقوبات على سوريا فكانت تراكمية ومتعددة المصادر، تصاعدت من قيود محدودة إلى نظام عقوبات واسع بعد 2011. ومع أن كلا النظامين واجها عزلة وضغوطاً اقتصادية، فإن شدة العقوبات العراقية وشرعيتها الأممية منحاها تأثيراً أكبر وأسرع، بينما اتخذت العقوبات على سوريا طابعاً ممتداً يهدف إلى إنهاك الدولة تدريجياً ضمن سياق صراع داخلي وإقليمي معقد.

الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المبحث الثاني: النظام والبيئة الداخلية، سقوط مزدوج

كان وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى الحكم في سوريا والعراق نتيجة صعود التيار القومي في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، إذ حمل القوميون العرب بعمومهم أفكار بناء الدولة الوطنية الحديثة وفق مشروع سياسي يستند إلى الهوية القومية. من مشروع الوحدة القومية العابر للحدود، إلى مشاريع الاندماج الاجتماعي داخل كل دولة وطنية، إلى شعارات التحديث الاجتماعي والاقتصادي، كيف كانت طبيعة علاقة دولة البعث بمجتمعها؟ وكيف فقد نظامي البعث في العراق وسوريا الشرعية الداخلية حتى انهار المجتمع مع سقوط الدولة؟

المطلب الأول: حروب الداخل وفقدان الشرعية

- **العراق**

تصفية التعددية السياسية: اصطدمت الدولة في العراق مع مجتمعها لناحية قمع الحريات السياسية منذ عهد الملكية مروراً بالعهد الجمهوري الذي سبق مرحلة حكم البعث. وعند تولي حزب البعث السلطة في العراق عام 1968 بدأت أجهزة النظام الأمنية بحملة قمع سياسي للأحزاب القومية والشيوعية والإسلامية على حد سواء، حيث اتخذ النظام سياسات صارمة لاستئصال المنافسة السياسية وإحكام سيطرته على الدولة. شملت هذه السياسات القمع المنهجي للأحزاب القومية مثل الحزب الوطني الديمقراطي، والأحزاب الشيوعية، التي تعرضت قياداتها وناشطيها لاعتقالات واسعة النطاق، إضافة إلى التعذيب والإعدامات، حيث صُفيت كوادر الحزب الشيوعي وتم إقصاؤها من مواقعها الحكومية والأكاديمية [10]. كذلك، واجه الحزب الإسلامي الشيعي (حزب الدعوة الإسلامية) حملات قمعية شملت إعدامات جماعية واعتقالات واسعة لآلاف الأعضاء، بتهمة التآمر ضد النظام أو التعاون مع جهات خارجية، ما يعكس نهج النظام في التعامل مع المعارضة السياسية كتهديد مباشر لسلطته.

نص دستور العراق لعام 1970 في المادة السادسة أن حزب البعث هو الحزب القائد في الدولة والمجتمع[11]. وهكذا تم رفض المشاركة السياسية الحقيقية في إدارة الدولة على رغم إعلانه تأسيس "الجبهة الوطنية الديمقراطية" كمظلة بعثية للأحزاب العراقية، والتي تحددت شروط للانضواء تحتها، لكن سرعان ما انهارت تلك الجبهة التي اتصفت بأنها شكلية، بالإضافة إلى منع وصول أعضاء الأحزاب لتسلم مناصب في قطاعات حيوية مثل القوات المسلحة. فتفرد حزب البعث في السلطة لمدة 35 عاماً شهدت غياب التعددية السياسية، وتحول نشاط الأحزاب إلى العمل السري جراء سياسة النظام وظروف الحرب العراقية – الإيرانية 1980–1988، ثم غزو الكويت وحقبة الحصار 1990– 2003 التي انتهت بتأسيس أحزاب معارضة خارج البلاد، دأبت وعملت ليل نهار على إسقاط النظام البعثي بمساعدة الولايات المتحدة والغرب [12].

[10] أنظر: بطاطو حنا (1992) العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني إلى قيام الجمهورية، الجزء الثالث بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية.

[11] دستور العراق لعام 1970 (الدستور المؤقت)، المادة السادسة.

[12] هاني صباح (2023)، الأحزاب العراقية... تسعة عقود من الصراع السياسي، اندبندنت عربية.

الحرب مع الجماعة الكردية: عند تولي حزب البعث السلطة في تموز/ يوليو 1968، ورث مشكلة القضية الكردية الممتدة منذ عقود. ففي 11 آذار/مارس عام 1970، أعلن عن "اتفاقية الحكم الذاتي للأكراد"، التي منحت كردستان العراق حصة أكبر في الإدارة المحلية والتعليم والثقافة، وكانت محاولة لإنهاء النزاع المسلح مع الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP). وهي اتفاقية وُقّعت بين الحكومة العراقية ممثلة بنائب رئيس مجلس قيادة الثورة صدام حسين، وقيادة الحركة الكردية ممثلة بالملا مصطفى البارازاني لإنهاء الحرب التي استمرت بين الدولة المركزية والأكراد منذ الستينيات[13]. وتمثّل هذه الاتفاقية أهم محاولة رسمية لتسوية القضية الكردية عبر منح الأكراد حكماً ذاتياً في 3 محافظات ذات غالبية سكانية كردية (أربيل والسليمانية ودهوك)، والاعتراف بحقوقهم كجماعة قومية غير عربية. لكن الخلاف عاد ليظهر عام 1974 عندما تعثر تنفيذ الاتفاقية بسبب اهتزاز الثقة من جديد بين الطرفين (خاصة بين صدام حسين والبارازاني)، والاختلاف على مصير كركوك (الغنية بالنفط) و حدود مناطق الحكم الذاتي[14]، بالإضافة إلى اتهامات كردية للأجهزة الأمنية العراقية بمحاولات اغتيال قيادات كردية (محاولة اغتيال إدريس ومسعود بارزاني 1971) [15].

بعد صدور قانون الحكم الذاتي من طرف واحد، عاد القتال المسلح من جديد بين الجيش العراقي وقوات الحزب الديمقراطي الكردستاني واحتدم الصراع مع صعود صدام حسين إلى منصب الرئاسة عام 1979، حيث اتخذ النظام سياسات صارمة ضد الأكراد، خاصة خلال الحرب العراقية–الإيرانية. فشنّ حملات عسكرية واسعة ضد القرى الكردية أدت إلى تهجير السكان، توسّع الجيش في حملات تطهير الريف الحدودي خلال الحرب العراقية–الإيرانية، وإفراغ مناطق كاملة من سكانها الأكراد.

بين عامي (1987–1988) شن صدام حملة عسكرية كبيرة أسماها "حملة الأنفال"، شملت تدمير أكثر من 4000 قرية، تهجير مئات الآلاف وقتل الآلاف، بالإضافة إلى هجوم كيميائي على مدينة حلبجة في آذار/مارس 1988. وُضعت بعدها مناطق كردستان تحت سيطرة جزئية من قبل النظام، لكن الأكراد حافظوا على مقاومة سياسية وعسكرية محدودة، خاصة في مناطق مثل أربيل والسليمانية [16]. لكن بعد بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 واندلاع الانتفاضة الكردية في شمال العراق، فشل النظام في السيطرة على مناطق كردستان بشكل كامل، وتأسست بعدها السلطة الذاتية الكردية بدعم من الولايات المتحدة التي فرضت منطقة حظر جوي مما قلص قدرة بغداد على إدارة ملف الأكراد عسكرياً.

قمع انتفاضة الشيعة في الجنوب عام 1991: في أعقاب هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية عام 1991، اندلعت انتفاضة شعبية في مدن الجنوب والوسط، شملت البصرة والنجف وكربلاء والناصرية ومدن أخرى، وسيطر المنتفضون من مدنيون وعسكريون منشقون على مواقع عسكرية وأمنية لفترة قصيرة. ردّ صدام حسين على هذه الانتفاضة بعنف مفرط، مستخدماً قوات الحرس الجمهوري ووحدات النخبة لاستعادة السيطرة. وقد أظهرت هذه الأحداث أن النظام اعتمد سياسة القمع الوحشي عبر استخدام الدبابات والمدفعية الثقيلة في المناطق المدنية، ماتسبب بمقتل ما يتراوح بين 30,000 إلى 50,000 شخص واعتقال أعداد كبيرة، ما تسبب تدمير البنية التحتية في مدن بأكملها.

[13] بطاطو، حنا (1992)، مرجع سابق، ص 180 – 185.
[14] المرجع نفسه، ص 232 – 252.
[15] بارازاني مسعود (2002)، بارازاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثاني، أربيل، دار روشان، ص 118–122.
[16] بطاطو، المرجع نفسه، ص 330.

- **سوريا**

تصفية التعددية السياسية: تحوّلت سوريا منذ عام 1963 تدريجياً إلى نظام ذي طابع شمولي قائم على هيمنة الحزب الواحد على الدولة والمجتمع والجيش. حيث شهدت السنوات الأولى لحكم البعث تفكيك الحياة السياسية التعددية التي كانت قائمة قبل الانقلاب، فتمّ حلّ البرلمان وتعليق الدستور وفرض حالة الطوارئ.

لم يكن انقلاب 8 آذار 1963 انقلاباً بعثياً صافياً في مرحلته الأولى، بل حصل نتيجة تعاون بين ضباط بعثيين وناصريين، حيث تأسس مجلس قيادة الثورة من 20 عسكرياً (12 بعثياً و8 ناصريين). كذلك لم تكن القيادة السياسية للحزب شريكة في الانقلاب بل كان أبطاله هم أعضاء اللجنة العسكرية التي لم تكن جزءاً عضوياً فيه[17]. سرعان ما دخلت سوريا في مرحلة من الصراع داخل الجيش بين البعثيين والناصريين، لكن سيطرة البعث على مفاصل الجيش تسارعت وبدأ حملة لإقصاء الضباط الناصريين، ما دفع مجموعة منهم إلى التحرك عسكرياً وشعبياً للإطاحة بالقابضين على السلطة فتم قمعها بعنف شديد وإراقة دماء في الشارع حتى استقرت الأمور أخيراً لصالح اللجنة العسكرية. بعدها انتقل الصراع إلى داخل الفضاء البعثي نفسه، بين اللجنة العسكرية والقيادة القومية للحزب، والذي انتهى إلى انقلاب 1966 على القيادة وابعادها خارج. هنا انحسر الصراع داخل اللجنة العسكرية المؤلفة من 5 ضباط، انتهى عام 1970 بسيطرة نهائية لحافظ الأسد على السلطة ليحكم سوريا مدة 30 عاماً بيد من حديد، ويورث من بعدها الحكم لابنه بشار الذي استمر على رأس النظام لـ 24 عاماً إضافية.

بعد 1970 بدأ النظام السوري في مصادرة الحياة السياسية التعددية، ونص دستور الجمهورية العربية السورية الصادر عام 1973 في مادته الثامنة: " حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية." [18]. حيث تم عام 1972 دمج بقايا الأحزاب التقليدية في هيكل خارجي يسيطر عليه البعث تحت مسمى " الجبهة الوطنية التقدمية"، كائتلاف للأحزاب القومية والاشتراكية والشيوعية تحت قيادة حزب البعث، وكان ذلك بمثابة محاولة لإضفاء طابع تعددي مقنّن داخل سياق نظام الحزب الواحد الذي يقوده البعث دستوريًا.

كانت طيلة الـ 54 عاماً من حكم الأسد الأب والإبن جميع الأحزاب السورية غير فاعلة في المجتمع، ولم يكن لها أي دور في الحياة السياسية، فالدولة كانت أمنية بامتياز، فغابت الحريات والأحزاب، كذلك الصحف والمطبوعات الحزبية الحقيقية التي تتبع لها، وغابت التنافسية السياسية، وكذلك الرقابة على أداء النظام السياسي وعلى أجهزة الدولة وإداراتها، وضمرت القوى والتيارات السياسية وغاب المجتمع المدني، كما غاب الشباب عن الحياة السياسية كليًا، واستبدل النظام كل ذلك بقانون للطوارئ والأحكام العرفية، ومنع التجمع والاجتماع، والنشاط الثقافي والسياسي وغيرها، ورسم سياسات سورية الداخلية والخارجية وفق ما يضمن استمرار النظام[19].

[17] ديب، كمال (2012)، تاريخ سوريا المعاصر من الانتداب إلى صيف 2011، ط2، بيروت، دار النهار، ص 238.
[18] دستور الجمهورية العربية السورية الصادر عام 1973.
[19] العلي، نبيل (2021)، ملفّ الأحزاب السورية قبل الثورة، المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة.

الصراع مع الاخوان المسلمين : شهدت سوريا بين آخر السبعينيات وأول الثمانينيات من القرن العشرين صداماً كبيراً بين نظام البعث وجماعة الإخوان المسلمين، حيث جاء صعود الاسلاميين في المجتمع السوري انعكاساً طبيعياً لانتشار الاسلام الايديولوجي في العالم العربي كمنافس للأفكار القومية.

تصاعد التوتر بعد سياسات النظام الأمنية بشكل عام وظهور مجموعات مسلّحة مرتبطة بالإخوان أو متأثرة بهم داخل سوريا، أبرزها "الطليعة المقاتلة"، التي بدأت عمليات اغتيال واستهداف أعضاء في حزب البعث ومسؤولين أمنيين أهمها حادثة مدرسة المدفعية عام 1979 التي قُتل فيها عشرات من طلاب المدرسة العسكرية في حلب على يد مجموعة مسلحة. دفعت هذه الحادثة النظام إلى حملة اعتقالات لأنصار الجماعة، وإصدار القانون 49 عام 1980 والذي يجرم الانتماء إلى الاخوان المسلمين. بعدها شكلت أحداث مدينة حماه عام 1982 ذروة الصراع بين الدولة والجماعة، حيث كانت أكبر مواجهة عسكرية بينهما. اندلعت المواجهات بعد تمرد مسلح في المدينة، فقامت القوات الحكومية بعملية عسكرية واسعة أدت إلى سحق التمرد، وسقوط آلاف الضحايا، وتدمير أجزاء كبيرة من المدينة، وتفكيك البنية الداخلية للإخوان داخل سوريا، وانتقال معظم القيادات إلى المنفى[20].

المسألة الكردية في سوريا: تعود جذور المسألة الكردية في سوريا إلى إحصاء 1962 الاستثنائي في الحسكة، الذي جُرِّد بموجبه عشرات الآلاف من الأكراد من الجنسية، وبعد وصول البعث للحكم لم يُعالج هذا الإجراء بل استمر أثره لعقود. في الستينيات والسبعينيات، نُفِّذ مشروع "الحزام العربي" الذي استهدف إعادة توزيع ديموغرافي على طول الشريط الحدودي مع تركيا، عبر نقل عشائر عربية إلى المنطقة ومنع تسجيل الأراضي باسم أكراد. كما مُنعت الأحزاب الكردية من العمل القانوني، وحُظرت المطبوعات والتعليم باللغة الكردية[21]، واعتُقل العديد من الناشطين السياسيين. لم تتبدل السياسات في عهد بشار الأسد ما أدى إلى "انتفاضة القامشلي" عام 2004 التي أظهرت عمق الاحتقان القومي والاجتماعي. لاحقاً، بعد 2011، دخلت المسألة الكردية مرحلة جديدة مع انسحاب الجيش من مناطق شمال شرق سوريا وصعود الإدارة الذاتية.

- **مقارنة**

على الرغم من انطلاق نظامي البعث في العراق وسوريا من مرتكزات أيديولوجية متقاربة تقوم على بناء الدولة القومية المركزية واحتكار المجال السياسي عبر الحزب القائد، فإنّ مقاربتهما للعلاقة مع المجتمع اتخذت مسارات متباينة بفعل اختلاف البنى الاجتماعية والتكوينات الطائفية والقومية وطبيعة التهديدات الداخلية. ففي العراق شُيّد نموذجٌ سلطوي شديد العسكرة يقوم على التصفية الشاملة لمختلف القوى السياسية—من الشيوعيين والقوميين إلى الإسلاميين السُنّة والشيعة—مع توظيف غير محدود لأجهزة الأمن والجيش في ضبط المجتمع. وقد بلغت هذه المقاربة ذروتها في الحرب المفتوحة مع الحركة الكردية وما تخللها من عمليات تطهير واسعة النطاق، ولاحقاً في القمع الواسع لانتفاضة الجنوب عام 1991، ما كرّس نمط "الدولة العقابية" التي تواجه الداخل بوصفه تهديداً وجودياً دائماً.

في المقابل، انتهج النظام السوري نموذجاً يقوم على بناء دولة أمنية محكمة تمأسست منذ 1963 عبر إقصاء التعددية السياسية وصياغة بنية دستورية تمنح حزب البعث موقع الهيمنة على الدولة والمجتمع، مع استخدام منهجي لأجهزة الأمن لضبط المجال العام وتفكيك الحياة الحزبية المستقلة. وقد تجسّدت المواجهة العنيفة المركزية في صراع النظام مع جماعة الإخوان المسلمين، وصولاً إلى سحق تمرد

[20] Van Dam, Nikolaos. (2011). The Struggle for Power in Syria (4th ed.). London: I.B. Tauris. P 80.
[21] المرجع نفسه، ص 170 – 182.

حماه عام 1982. أما في ما يتعلق بالمسألة الكردية، فاعتمد النظام السوري سياسات قمعية ذات طابع إداري وقانوني (كالتجريد من الجنسية وحظر النشاط الثقافي واستعمال اللغة، واستهداف التركز الديموغرافي للأكراد) من دون الانزلاق إلى مستوى الإبادة المنهجية كما في الحالة العراقية، مع ذلك ظلّت آثارها السياسية والاجتماعية بالغة العمق.

وعليه، يمكن القول إن البعث العراقي قدّم نموذجاً راديكالياً لدولة تشتغل بالقوة العسكرية المباشرة وتخوض صراعات داخلية متكررة، في حين طوّر البعث السوري نموذجاً أمنياً مركزياً يقوم على الاحتواء والضبط الشبكي والقمع الانتقائي الذي يتحوّل إلى عنف كاسح عند لحظات الانفجار. وفي الحالتين، أفضت هذه المقاربات إلى تعميق الفجوة بين الدولة والمجتمع وإلى تآكل شرعية النظامين على المدى الطويل.

- **المطلب الثاني: ظروف الانهيار وتعثر الانتقال السياسي**

- **العراق**

جاءت هجمات 11 أيلول 2001 التي مثلت أول ضربة كبرى تتعرض لها الولايات المتحدة داخل أراضيها من فاعل غير دولتي (تنظيم القاعدة)، ما أعاد تعريف مفهوم التهديد الأمني من "دول معادية" إلى "شبكات عابرة للحدود". حيث أفضت تلك الهجمات إلى تحوّل جذريً في بنية النظام الدولي فتصدّر الأمن ومكافحة الإرهاب جدول الأعمال الدول، وتراجعت الاعتبارات القانونية التقليدية لمصلحة الأمن الوقائي. تبنّت الإدارة الأميركية تفسيرًا مفاده أن الدول التي تؤوي أو تدعم جماعات إرهابية تتحمل مسؤولية مباشرة، حيث اتُّهم نظام طالبان بإيواء تنظيم القاعدة وزعيمه أسامة بن لادن. حظيت تلك الحرب بدعم دولي واسع نسبيًا، وبتفويض ضمني من مجلس الأمن (قرارات 1368 و1373). ما أدى إلى إسقاط نظام طالبان بسرعة، وإقامة سلطة انتقالية بدعم دولي.

بعد أفغانستان، تعززت قناعة لدى واشنطن بفاعلية التدخل العسكري السريع، ورسّخت مبدأ أن محاربة الإرهاب لا تقتصر على الفاعلين، بل تشمل الأنظمة التي تشكل تهديد محتمل. فأعادت الإدارة الأميريكية صياغة استراتيجيتها الأمنية في وثيقة استراتيجية الأمن القومي (2002)، والتي أكّدت: حق الضربات الاستباقية، ومنع الخصوم من امتلاك قدرات قد تُستخدم مستقبلًا ضدها. عندها أدرج العراق ضمن "محور الشر" واعتُبر دولة ذات سجل في استخدام أسلحة محرّمة، وغير متعاونة مع فرق التفتيش الدولي،. وجرى الربط سياسيًا وإعلاميًا بين أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي. حصل انقسام حاد داخل مجلس الأمن وفشل الأميركيون في استصدار قرار يجيز استخدام القوة من جديد، فقاموا بغزو العراق بالتعاون مع بريطانيا وغيرها، وأسقط نظام صدام حسين في آذار/ مارس 2003 خارج إطار الشرعية الدولية الصريحة.

جاءت المواقف العربية والإقليمية متباينة من الغزو، فانقسمت الحكومات العربية بين من عارض علناً، وبين دول تعاونت مع الولايات المتحدة بشكل مباشر أو غير مباشر (خاصة دول الخليج) من خلال السماح باستخدام القواعد العسكرية وأراضيها وأجواءها لعبور القوات الغازية، وتقديم التسهيلات لوجستية. أما تركيا جارة العراق الشمالية رفضت السماح باستخدام أراضيها للغزو، ثم تدخلت لاحقاً في شمال العراق لحماية مصالحها الأمنية، خاصة ما يتعلق بالمسألة الكردية. وبالنسبة لإيران الجارة الشرقية، رفضت في مواقفها الرسمية الغزو الأميركي، لكنها استثمرت استراتيجياً في نتائج سقوط حكم البعث ومدت نفوذها من خلال قوى عراقية حليفة.

بعد سقوط نظام البعث في بغداد تفككت بنية الدولة بشكل دراماتيكي خاصة القوى العسكرية والأمنية التي تم حلها بقرارات من سلطة الاحتلال، ما أحدث فراغاً أمنياً وإدارياً شاملاً تسبب بنهب واسع للممتلكات العامة وانتشار مريع الفوضى. أدى ذلك إلى ظهور الميليشيات الطائفية والجماعات المسلحة، مما خلق حالة من العنف الأهلي المستمر. وسرعان ما برز تسييس الهويات الطائفية والإثنية بدل الهوية الوطنية. فشهد المجتمع العراقي تفككًا طائفيًا حادًا بين الشيعة والسنة والأكراد، وانعكس في الحياة اليومية والسياسية.

بدأت كتابة دستور جديد في هذا المناخ من التحلل فجاء دستور 2005 ليرسي نظامًا برلمانيًا تعدديًا قائمًا على المحاصصة الطائفية في المؤسسات المركزية، وأسس لقيام فيدراليات وأقاليم، رغم ذلك بقي النظام هشًا بسبب الانقسامات العميقة بين الشيعة والسنة والأكراد. ثم تصاعد العنف الأهلي والطائفية والتمرد المسلح وظهر تنظيم القاعدة في بعض المحافظات وانتشر الارهاب وتفجير المساجد والأسواق، حيث عاش العراق حرباً أهلية طائفية بلغت ذروتها بين 2006–2007 مع تهجير داخلي واسع وانهيار الثقة المجتمعية. بعد 2008 تحسن الأمن بشكل نسبي وتدريجي بفضل زيادة عديد القوات الأمريكية والاعتماد على مقاتلي "ميليشيا الصحوات" التي تشكلت من عشائر عراقية لمحاربة "القاعدة" ، فاستعادت الدولة بعض السيطرة لكن المؤسسات بقيت ضعيفة وتعاني من الفساد والزبائنية والتسييس. وهكذا انسحبت القوات الأمريكية عام 2011 دون بناء دولة قوية مكتملة، وبفشل ذريع في تطبيق نموذج ديموقراطي بشروا به في المنطقة العربية.

انكشفت هشاشة الجيش والدولة مع سقوط الموصل بيد داعش القادمة من سوريا عام 2014. بعدها تداعت القوى العراقية إلى تعبئة مجتمعية واسعة لمحاربة داعش حتى هزيمتها عام 2017 بكلفة بشرية ومادية ضخمة. وبرز على أثر هذه الحرب فاعلين مسلحين خارج الإطار المؤسسي الكامل (فصائل الحشد الشعبي).

رغم انخفاض العنف واسع النطاق وعودة الحياة الطبيعية نسبياً، استمرت الأزمات بنيوية تعصف حتى الآن في العراق: فساد، ضعف الخدمات، اقتصاد ريعي، سلاح خارج إطار الدولة، ضعف الدولة المركزية. وصولاً لاحتجاجات شعبية عام 2019 عبّرت عن أزمة ثقة عميقة بين المجتمع والنظام السياسي.

- **سوريا**

بدأ السياق السياسي لاهتزاز نظام البعث في سوريا مع موجة الانتفاضات الشعبية لإسقاط الأنظمة التي اجتاحت العالم العربي تحت مسمى "الربيع العربي، حيث انتقلت هذه الموجة إلى سوريا في ربيع 2011. لم تكن مهمة إسقاط نظام حزب البعث في سوريا مسألة سهلة المنال لبعض التحركات الشعبية المدنية والسلمية، نظراً لحساسية موقع سوريا وأهميتها بالنسبة للقوى الدولية صاحبة النفوذ في الشرق الأوسط. تعامل النظام بعنف متوقع مع الاحتجاجات التي سرعان ما تحولت إلى التسلح على نطاقات محلية، وتوسعت تدريجياً مع بروز انشقاقات من الجيش وظهور فصائل مسلحة معارضة.

تحول الوضع السوري بسرعة إلى حرب طاحنة بين الجيش وفصائل مسلحة ممتدة على كامل الجغرافيا السورية، وتوسعت دائرة الصراع إلى دخول عوامل إقليمية ودولية إلى جبهة الحرب السورية. من تمويل فصائل وإدخال سلاح من دول مجاورة وتسهيل عبور مقاتلين أجانب[22]، إلى تصاعد التركيز الاعلامي العربي والدولي على الشأن السوري، تحولت الجغرافيا السورية إلى ساحة صراع دولية وأدى

[22] ديب، ك (2015)، الحرب السورية، بيروت، دار النهار، ص 484.

الصراع إلى فرار ملايين السوريين خارج البلاد ونزوح ملايين في الداخل. توسعت داعش في شرق سوريا واخترقت الحدود العراقية وصولاً إلى الموصل، تأسست إدارة ذاتية وفصيل عسكري في المنطقة الكردية شمال شرق سوريا، دخلت قوات حزب الله اللبناني لمساندة الجيش السوري، ومن جهة أخرى دخلت فصائل الحشد الشعبي العراقي الحرب لتحرير الموصل وأخذت أدوار في الداخل السوري. على صعيد التدخل الدولي قدمت روسيا وإيران الدعم العسكري للنظام، مقابل دعم دولي غربي للفصائل المعارضة ودعم مباشر من دول اقليمية كالسعودية وقطر وتركيا والأردن.

عام 2015 تدخل سلاح الجو الروسي لترجيح كفة الجيش السوري والقوات الرديفة، فقدمت غطاءاً جوياً للنظام مكنه من استعادة السيطرة على 60% تقريباً من الجغرافيا السورية من ضمنها المدن الكبرى والمناطق ذات الثقل السكاني. بالمقابل احتفظت قوات سوريا الديموقراطية "قسد" بمناطق شرق الفرات وأقامت فيها إدارة حكم محلي بالتعاون مع القوات الأميركية التي تمركزت في المنطقة، واحتفظت هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) وبعض الفصائل بمحافظة إدلب وحظيت بدعم تركي مباشر.

واستقر الوضع على حاله حتى 8 ديسمبر/كانون الأول من العام 2024 عندما تهاوى النظام خلال أيام معدودة بدون قتال وسط تقدم سريع لهيئة تحرير الشام التي انطلقت من إدلب لملء الفراغ دون أي تدخل دفاعي من الجيش السوري أو داعمي النظام. تمكن بشار الأسد وأركان نظامه وكبار ضباطه من الخروج إلى روسيا ودول أخرى، حيث بدى المشهد وكأن صفقة دولية حصلت لاستبدال النظام. وحصل في الأسابيع الأولى للسقوط أن قام سلاح الجو الاسرائيلي بمئات الغارات على مواقع ومراكز ومطارات ومنصات الدفاع الجوي التابعة للجيش السوري.

تولت هيئة تحرير الشام الحكم في دمشق بعد سقوط نظام البعث، وأعلن في 29 يناير/كانون الثاني 2025 عن تولي أحمد الشرع رئاسة الجمهورية السورية في المرحلة الانتقالية بعد الإطاحة بنظام الأسد، خلال ما سُمّي "مؤتمر إعلان انتصار الثورة السورية"، وتم إلغاء العمل بالدستور السابق لسنة 2012، حلّ مجلس الشعب السوري (البرلمان)، وتفكيك الجيش وأجهزة الأمن التابعة للنظام السابق وحلّ حزب البعث. بعدها تم تحديد الفترة الانتقالية لأربع سنوات يتم فيها كتابة دستور جديد وتنظيم انتخابات. لكن بعد مرور عام على تلك القرارات لم يحصل أي تقدم لناحية تشكيل سلطة تأسيسية تضع دستور وتحدد هوية الدولة ونظام الحكم، ولم يتم القيام بأي خطوة تساهم في تنظيم العمل السياسي.

شهدت سوريا خلال العام الأول من سقوط نظام البعث جولات عنف مستمرة بين قوات الحكم الجديد وعناصر محدودة من الجيش السوري السابق في منطقة الساحل السوري ذات الأكثرية العلوية، حيث استعادت القوات الحكومية السيطرة على المنطقة في آذار/ مارس 2025، تخللها أحداث دموية وقتل على أساس طائفي من قبل بعض الفصائل المتطرفة التي ساندت القوات الحكومية. تصاعدت على أثر تلك الأحداث مطالب الفيدرالية من بعض المتحدثين باسم الطائفة العلوية في الساحل معتبرين أن الحكم الجديد يتعامل معهم بخلفية ثأرية وتمييز طائفي. كذلك حصل صدام بين القوات الحكومية وفصائل من الدروز في محافظة السويداء جنوب سوريا خلال شهر أغسطس/آب 2025، ولم تتمكن القوات الحكومية من دخول المحافظة. وحصل على هامش تلك الأحداث عمليات قتل وتهجير على أساس طائفي، وجولات عنف بين أبناء الطائفة الدرزية من ابناء السويداء من جهة وعشائر البدو وفصائل اسلامية متطرفة من جهة أخرى. تدخلت اسرائيل في هذه الأحداث وقصفت العاصمة دمشق معلنة أنها ستقدم الحماية للدروز في السويداء وسط مطالبات درزية بالفيدرالية يقودها الشيخ حكمت الهجري. أما في المسألة الكردية شرق الفرات، وقّع الرئيس أحمد الشرع وقيادة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) بقيادة مظلوم

عابدي اتفاقًا للعمل على دمج عناصر قسد في مؤسسات الدولة السورية. شمل الاتفاق انتقال المؤسسات المدنية والعسكرية في المناطق الكردية إلى إدارة الدولة السورية بنهاية 2025، والاعتراف بحقوق الأكراد كمكوّن أصيل داخل سوريا، وإشراكهم في العملية السياسية المقبلة. لكن الاتفاق ما زال ينتظر التطبيق وسط توتر مستمر بين قوات سوريا الديموقراطية والحكومة الجديدة، حيث ينظر الأكراد بريبة إلى الحكم الجديد خاصة بعد أحداث الساحل والسويداء. كذلك يطالب الأكراد بصيغة فيدرالية تحفظ لهم استقلالهم النسبي في مناطقهم.

وسط هذا الجو من التفكك وخطر التقسيم، وصعود الهويات الطائفية على حساب الهوية الوطنية السورية، تترنح صيغة الدولة المركزية في سوريا وسط مخاوف معلنة من الجذر الايديولوجي الاسلامي لهيئة تحرير الشام (جبهة النصرة أو القاعدة سابقاً) التي تتشكل من عناصرها القوات الحكومية الحالية، ومخاوف من هوية الدولة الجديدة في مجتمع يتصف بالتعددية الطائفية.

يحصل هذا مع استمرار وجود جيوش أجنبية متعددة على الأرض السورية، حيث ما زالت روسيا الاتحادية تحتفظ بوجوها العسكري في منطقة الساحل السوري من خلال قاعدة جوية في اللاذقية وقاعدة بحرية في طرطوس، كذلك ما زالت القوات الأميركية في البادية السورية ومناطق شرق الفرات شمال شرق سوريا. في الجنوب قامت اسرائيل بالتوسع وقضم اراضي جديدة في محافظة القنيطرة ودرعا ومرتفعات جبل الشيخ ساعية إلى إقامة منطقة منزوعة السلاح جنوب سوريا. أما القوات التركية فما زالت تتمركز في عدة مناطق شمال سوريا ضمن محافظات حلب وإدلب والرقة.

- **مقارنة**

أولاً: في طبيعة الانهيار وسياقه العام: يشترك العراق وسوريا في كونهما دولتين حكمهما حزب البعث لعقود طويلة عبر نموذج الدولة السلطوية المركزية، حيث تماهت الدولة مع الحزب والأجهزة الأمنية، وضعفت المؤسسات المستقلة، وتم تهميش المجتمع السياسي. إلا أن سياق الانهيار اختلف جذريًا بين الحالتين.

في العراق، جاء الانهيار خارجيًا وفجائيًا بفعل غزو عسكري مباشر قادته الولايات المتحدة عام 2003، أدى إلى إسقاط النظام خلال أسابيع، وتفكيك الدولة بقرارات فوقية صادرة عن سلطة الاحتلال. أما في سوريا، فكان الانهيار داخليًا وتراكميًا بدأ بانتفاضة شعبية عام 2011، ثم تحوّل إلى حرب أهلية طويلة الأمد، انتهت بسقوط النظام عام 2024 بعد إنهاك بنيوي شامل وتآكل تدريجي لسلطته. هذا الفارق جعل العراق يواجه فراغًا دولتيًا مفاجئًا، بينما واجهت سوريا تفككًا ممتدًا ومتعدد المراحل سبق السقوط الرسمي للنظام.

ثانياً: في تفكك مؤسسات الدولة والأمن: في العراق، اتخذت سلطة الاحتلال قرارًا حاسمًا بـ حل الجيش وأجهزة الأمن واجتثاث البعث، ما أدى إلى انهيار كامل للبنية الأمنية والإدارية، وخلق فراغًا استراتيجيًا استُثمر من قبل الميليشيات والتنظيمات المسلحة. كان تفكيك الدولة سياسة مقصودة تهدف إلى إعادة بناء النظام من الصفر، لكنها أدت عمليًا إلى فقدان الدولة احتكارها للعنف وشرعيتها. أما في سوريا، ورغم أن تفكيك الجيش والأجهزة الأمنية جرى بقرار من السلطة الجديدة بعد سقوط النظام، إلا أن الدولة كانت قد فقدت بالفعل سيطرتها ووظيفتها في أجزاء واسعة من البلاد خلال سنوات الحرب. غير أن ما يميز الحالة السورية هو أن التفكيك تم في ظل وجود قوى مسلحة بديلة ذات طابع أيديولوجي (هيئة تحرير الشام)، ما جعل إعادة بناء مؤسسة أمنية وطنية جامعة أكثر تعقيدًا وخطورة من الحالة العراقية.

ثالثاً: المجتمع والهويات الفرعية: في الحالتين، أدى سقوط نظام البعث إلى انفجار الهويات الطائفية والإثنية التي كانت مكبوتة أو مُدارة قسريًا. في العراق، أُعيد تنظيم المجال السياسي على أساس المحاصصة الطائفية والإثنية (شيعة، سنة، أكراد)، وتحوّلت هذه الهويات

إلى وحدات سياسية ومؤسسية معترف بها دستوريًا. هذا أسهم في تفكك الهوية الوطنية، وكرّس انقسامًا مجتمعيًا عميقًا بلغ ذروته في الحرب الأهلية الطائفية (2007–2006). أما في سوريا، فإن تفكك الهوية الوطنية أخذ مسارًا أكثر عنفًا وأقل تقنينًا؛ إذ لم يُترجم بعد إلى نظام دستوري واضح، لكنه تجلّى في صراعات مفتوحة على أساس طائفي (الساحل، السويداء) وإثني (المسألة الكردية). ويُضاف إلى ذلك عامل الخوف الوجودي لدى الأقليات من طبيعة الحكم الجديد وخلفيته الأيديولوجية، ما دفع قطاعات منها إلى المطالبة بالفيدرالية أو الحماية الخارجية.

رابعاً: مسار الانتقال السياسي: في العراق، جرى الانتقال السياسي بسرعة نسبية من حيث الشكل: مجلس حكم، حكومة انتقالية، دستور، انتخابات. إلا أن هذا الانتقال كان مشوّهًا بنيويًا، لأنه تم في ظل الاحتلال، وبمشاركة نخب عائدة من المنفى، ووفق توازنات طائفية أكثر منها وطنية. فكانت النتيجة نظامًا سياسيًا انتخابيًا من دون دولة فعّالة، ومؤسسات ضعيفة مخترقة بالفساد والسلاح. لكن في سوريا، تعثر الانتقال السياسي على نحو مختلف، إذ لم يُستكمل حتى شكليًا. فرغم إعلان مرحلة انتقالية، لم تُنشأ سلطة تأسيسية جامعة، ولم تُطلق عملية دستورية أو حياة سياسية حقيقية. ويعود ذلك إلى هيمنة القوة العسكرية على المجال السياسي، وغياب توافق وطني، واستمرار النزاعات المسلحة، ما جعل الانتقال مؤجلاً ومعلّقًا أكثر منه فاشلاً مكتمل الأركان كما في العراق.

خامساً: العامل الخارجي والسيادة: في العراق، كان العامل الخارجي حاسمًا ومباشرًا في إسقاط النظام وبناء النظام الجديد، ثم تراجع تدريجيًا بعد 2011، مع بقاء نفوذ إيراني قوي. أما في سوريا، فالعامل الخارجي متعدد ومتشابك: روسيا، إيران، الولايات المتحدة، تركيا، إسرائيل، ولكل منها مناطق نفوذ وأجندات متعارضة، ما جعل السيادة السورية مجزأة، وأضعف قدرة أي سلطة مركزية على فرض مشروع وطني جامع.

نتائج الدراسة:

- أظهرت الدراسة أن أيديولوجيا النظام تؤثر بشكل مباشر على شرعية الحكم واستقرار المجتمع، فكلما كانت الأيديولوجيا متوافقة مع قيم المجتمع، زادت شرعية النظام.
- تبين أن انهيار المجتمع يحدث غالبًا نتيجة ضعف المؤسسات الداخلية للنظام وعجزه عن تلبية احتياجات المواطنين، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في الحكومة.
- لاحظت الدراسة أن الانتقال السياسي يصبح ممكنًا وأكثر نجاحًا عند وجود بيئة مؤسسية قوية ووعي سياسي لدى المجتمع، مما يقلل من احتمالية الصراعات والعنف.

توصيات:

- تعزيز الشرعية الداخلية للنظام من خلال تحسين أداء المؤسسات وتطبيق سياسات عادلة تلبي احتياجات المواطنين.
- تقوية مؤسسات المجتمع المدني لتكون قادرة على دعم الانتقال السياسي السلمي وتقليل مخاطر الانهيار الاجتماعي.
- إعادة صياغة أيديولوجيا النظام بما يتوافق مع القيم المجتمعية لضمان استقرار طويل الأمد وشرعية مستدامة.

الخاتمة

إن مراقبة بسيطة لواقع العراق وسوريا بعد تحلل أنظمة البعث تسمح لنا بالقول أن تلك الأنظمة تتحمل جزء كبير من تعثر عملية البناء القومي والاندماج الاجتماعي في بلدانها، حيث أظهر انهيار المجتمعين العراقي والسوري بعد سقوط النظامين أن التجربتين لم تفلحا في إلى حد كبير في دمج واستيعاب الانتماءات الأولية والبدائية والقبلية والطائفية والإثنية نحو مستوى من الانتماء القومي والوطني. ويعود ذلك لرومنسيتها وانفعاليتها وعدم كفاية التأصيل العربي لمفاهيم الحداثة لتنمو بشكل جيد في البيئة العربية ما أعاق عملية "بناء الأمة" على أسس متينة سواء في داخل الدولة الوطنية أو على صعيد الوطن العربي الكبير، بالإضافة إلى فشل أهداف توزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية، واشتداد آلة القمع الأمني للأنشطة السياسية دون أي تقدم يذكر في تكريس الديموقراطية والحريات والتعددية السياسية والفكرية والثقافية. حتى انحرفت مشاريع الدولة القومية إلى مستنقع الدولة الشمولية ذات الحزب الواحد، واستمرت بالانزلاق حتى وصلت إلى حكم الفرد وتوريث الأبناء، فتحولت الجمهوريات القومية إلى جمهوريات ملكية سلطوية، تحول فيها الرئيس إلى ما يشبه الملك مطلق الصلاحية يؤسس لحكم سلالته.

شهد العراق وسوريا بعد سقوط أنظمة حكم حزب البعث انهيارًا مزدوجًا للدولة والمجتمع، لكن عبر مسارين مختلفين: في العراق جاء السقوط سريع وترافق مع تفكيك مؤسسي شامل، ثم انتقال سياسي شكلي أنتج دولة ضعيفة ونظامًا طائفيًا مستقرًا في هشاشته. أما في في سوريا جاء الانهيار بعد حرب أهلية طويلة تسببت بتفكك مجتمعي عميق، ما جعل الانتقال السياسي معطّل بعد عام من سقوط النظام، ما يهدد بتحول الانقسام الاجتماعي إلى صيغ تقسيمية دائمة.

إن سقوط أنظمة البعث في العراق وسوريا أدى إلى مسارات انتقالية مختلفة، لكنها تشترك في سمات أساسية: انهيار مؤسسات الدولة، بروز الانقسامات الداخلية، والتدخل الخارجي المكثف. العراق بعد أكثر من عقدين ما زال يعاني من هشاشة بنيوية، بينما سوريا ما زالت في بداية المرحلة الانتقالية، ما يجعل مستقبلها مفتوحًا على احتمالات متعددة. إن نجاح أي تجربة انتقالية في البلدين يتوقف على قدرة النخب السياسية على بناء مؤسسات شرعية، تحقيق المصالحة الوطنية، والحد من التدخلات الخارجية

في الحالتين، لم يؤدِّ سقوط النظام السلطوي إلى بناء دولة حديثة، بل كشف عن هشاشة الدولة الوطنية نفسها، وعن عجز النخب المحلية والدولية عن إدارة انتقال سياسي يوازن بين الاستقرار، العدالة، والتعددية.

لائحة المراجع:

المغير، إسلام (2016). الحرب العراقية الإيرانية 1980–1988. غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية.

هلهول، مجيد (2025)، الأسباب الايديولوجية للحرب الايرانية العراقية، بغداد، المجلة السياسية والدولية، جامعة المستنصرية.

سلطان، غانم (1994). الغزو العراقي للكويت: قراءة موجزة في جوانب من إشكالية الأزمة، الاسكندرية، مكتبة الاسكندرية.

ديب، كمال (2015). الحرب السورية – تاريخ سوريا المعاصر 1970–2015، بيروت، دار النهار.

فوزي محمد (2025)، مسار رفع العقوبات عن سوريا: السياق والدلالات، القاهرة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.

سي أن بي سي CNBC (2024) ، العقوبات المفروضة على سوريا، إرث ثقيل وأسئلة مفتوحة بعد سقوط النظام، الموقع الالكتروني.

صحيفة الشرق الأوسط (2025)، إرث العقوبات الأميركية الثقيل على سوريا... من الأسد الأب إلى الشرع، الموقع الالكتروني.

بطاطو، حنا (1992) العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني إلى قيام الجمهورية، الجزء الثالث بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية.

هاني صباح (2023)، الأحزاب العراقية... تسعة عقود من الصراع السياسي، اندبندنت عربية.

دستور العراق لعام 1970 (الدستور المؤقت)

بارازاني مسعود (2002)، بارازاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثاني، أربيل، دار روشان.

ديب، كمال (2012)، تاريخ سوريا المعاصر من الانتداب إلى صيف 2011، ط2، بيروت، دار النهار

دستور الجمهورية العربية السورية الصادر عام 1973.

ديب، كمال (2015)، الحرب السورية، بيروت، دار النهار.

Brookings (2020), The Caesar Act and a pathway out of conflict in Syria.
Al Bawaba magazine (2001), Syria part two.
Van Dam, Nikolaos. (2011). The Struggle for Power in Syria (4th ed.). London: I.B. Tauris. P 80.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net

"Factors of State and Society Collapse in Iraq and Syria with the Fall of the Baath Regimes"

—A Comparative Study—

Researcher: Dr. Mohammad Shahadeh – Lebanon

Summary

This study examines the experience of the Ba 'ath regimes in Iraq and Syria through an analysis of their ideological foundations, regional and international relations, and their interaction with domestic society, leading to state collapse and failed political transitions. It argues that Ba 'athist ideology oscillated between rigid doctrinal commitments and pragmatic political calculations, particularly in foreign policy. Iraq adopted an aggressive and expansionist regional strategy that resulted in prolonged wars, severe international sanctions, and deep isolation, culminating in the sudden collapse of the regime following the U.S.-led invasion in 2003. In contrast, Syria pursued a more flexible and pragmatic approach to regional alliances, enabling the regime to maintain relative stability for decades before descending into a protracted civil war that ultimately led to the fall of the Ba 'athist system in 2024.

Domestically, both regimes established highly centralized authoritarian systems based on one-party rule, systematic repression of political pluralism, and extensive reliance on security institutions. These policies eroded state legitimacy and prevented genuine social integration, leading to the eruption of suppressed ethnic and sectarian tensions, particularly the Kurdish question in both countries. The study concludes that the collapse of the Ba 'ath regimes did not result in successful democratic transitions or the construction of modern, inclusive states. Instead, it exposed the structural fragility of the nation-state, producing fragmented societies, weak institutions, and prolonged transitional periods marked by intense external intervention and contested sovereignty.